

ان هذه المسألة تقع مسئلة كون الطاعات من الايمان وقاله
بعض المحققين لان حقيقة التصديق لا تقتل الزيادة
والمقصود بل تفاوت نوع وضعها للقطع بان تصديق احد
الائمة ليس كصديق النبي صلى الله عليه وسلم وهذا قال ابراهيم
عليه الصلاة والسلام ولكن لم يصرح في قاضي في هذا الحديث
اخر وهو ان بعض القدر به ذهب الى ان الايمان هو المعرفة
فالمعنى على ما يقع فانه لان اهل الكتاب كانوا يعرفون نبوة
محمد صلى الله عليه وسلم كما كانوا يعرفون انما هم مع القطع كغيرهم
لعمري التصديق لان من الكفار من كان يعرف الحق يقينا وانما
كان ينكر عناد او استكبارا قال الله تعالى ومحمد وآتينا قسما
انفسهم فاذ من بين ان الفرق بين معرفة الاحكام واستيقظتها
وبين التصديق واعتقادها ليصح كون الثاني ايمانا دون الاول
والمذكور في بعض كلام المشايخ ان التصديق عبارة عن ربط القلب
لما علم من اخبار المنجز وهو امر كسبي يثبت باختيار المصدق وهذا
بناء على علمه ويجعل اساس العبادات بخلاف المعرفة فالظاهر بما يحصل
بلا كتب ممن وقع بصره على جسم يحصل له معرفة انه حدثا ومحمدا
وهذا كما ذكر بعض المحققين من ان التصديق هو ان تنسب بالضمير
التصديق الى المنجز حتى لو وقع ذلك في القلب من غير اختيارك لم
يكن تصديقا وان كان معرفة وهذا مشكل لان التصديق من اقسام
العلم وهو من الكينيات السنانة دون الافعال الاختيارية لانه
اذ تصورنا النسبة بين شيئين وتكسبنا في انما بالانبات او المنق
ثم اقم البرهان على نبوته فالذي يحصل لنا هو الاذعان والقبول
لتلك النسبة وهو معنى التصديق واحكام والاليات والابتناع
نعم تحصل تلك الكسفة تكون باختبارها في سائر الاسباب ومرف
النظر ورفع الخواص ونحو ذلك وبهذا الاعتبار يقع التكليف بالايمان

وكان

وكان هذا هو المراد بكونه كسبا واختياريا ولا يكفي المعرفة لانه قد
يكونه بدون ذلك نعم يترى ان تكون المعرفة الموقوفة المكتسبة
بالاختيار تصديقا ولا بأس بذلك لانه يحصل المعنى الذي يعبر
عنه بالفارسية بكونه وادنه وليس الايمان والتصديق سواء ذلك وخصوصا
للكل المعاني من المستكبرين ثم وعلا من الحصول تصديقهم يكون
بالكراهة باللسان واصرارهم على الفساد والاستكبار وما هو من طاعة
التكذيب والانكار والايمان والاسلام واحد ثم لانه لا يتصور
هو كصديق ولا انقضاء بمعنى قبول الاحكام والادعاء في ذلك
حقيقة التصديق على ما قرئ وتوابعه قوله تعالى واصبرنا من كان نارا
من المؤمنين فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين وبالحيلة لا يصح في الشرع
ان يحكم على احد انه مؤمن وليس مسلم او مسلم وليس مؤمن فلا ينفق
بوجودهما سواء هذا وظاهر كلام المشايخ انهم اذا وعدهم نهارهما
معنى انهما لا ينفق احداهما عن الاخر الا بالاتحاد بحسب المضمون لما
ذكر في الكفاية من ان الايمان هو تصديق الله تعالى فيما اخبر من
اوامره ونواهيه والاستسلام هو الانقياد والتفويض لاوهيته
وذا لا يتحقق الا بقبول الامر والنهي فالايان لا ينفك عن الاسلام
حكما فلا يتغيران ومن ثبت التغاير يقال له ما حكم من امن ولم
يسلم او اسلم ولم يؤمن فان ثبت لاحدهما حكم ليس ثابت للآخر
فيما والاظهر بطلان قوله فان قيل قوله تعالى قالت الاعراب انما
قل لم تؤمنوا ولكن قولوا المسلمين اصبح في تحقيق الاسلام بدون
الايان قلنا المراد ان الاسلام المعتد في الشرع لا يؤخذ بدون
الايان وهو في الية بمعنى الاستعداد والظ من غير انقياد المظاهر
بمنزلة التلطف بحكمة الزيادة من غير تصديق في باب الايمان فان
فعل قوله عليه الصلاة والسلام ان تصديق في باب الايمان فان
وان محمد رسول الله وتبتم الصلاة وتوفى المراكاة وتصومتم رمضان

195